برنامج الحوكمة
في الشرق الأوسط وشمال افريقيا
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

مشاركة الشباب في الحياة العامة

في الأردن و المغرب و تونس

تحديث البرنامج – خريف 2017

Middle East and North Africa Transition Fund

OECD
سياسات أفضل لحياة أفضل

عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز السياسات الرامية إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للإنسان حول العالم. تتكون المنظمة من ٣٥ دولة عضوة، مع أمانة مقرها في باريس ولجنة خبراء من الحكومة وغيرها متخصصة في كل من مجالات عمل المنظمة. توفر المنظمة منتدى يمكن الحكومات من العمل معا لتبادل الخبرات والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة. نعمل مع الحكومات لفهم العوامل التي تقود إلى التغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. نقيس الإنتاجية والتدفقات العالمية للتجارة والاستثمار.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.oecd.org

برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

برنامج MENA-OCDE للحوكمة هو عبارة عن شراكة استراتيجية بين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتبادل المعارف والخبرات ولنشر معايير ومبادئ الحكم الرشيد التي تدعم عملية الإصلاح الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. يعزز البرنامج التعاون مع أهم المبادرات المتعددة الأطراف الجارية حاليا في المنطقة.

بشكل خاص، يدعم البرنامج تنفيذ شراكة دوفيل لمجموعة السبعة ويساعد الحكومات على تلبية معايير الاستحقاق للحصول على عضوية ضمن شراكة الحكومة المفتوحة. من خلال هذه المبادرات، يعد البرنامج ضمن المدافعين الرئيسيين في مجال إدارة الإصلاحات الإدارية الجارية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا.

ويوفر البرنامج هيكلا مستداما للحوار الإقليمي للسياسات فضلا عن المشاريع الخاصة بكل بلد. وتعكس هذه المشاريع التزام الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بتنفيذ إصلاحات في القطاع العام من أجل لتحرير إمكاناتها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتلبية الطلبات المتزايدة للمواطنين فيما يتعلق بجودة الخدمات العمومية، شمولية إعداد السياسات العمومية وشفافيتها.

شراكة دوفيل - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في شهر مايو ٢٠١١، أطلقت شراكة دوفيل كمبادرة عالمية طويلة الأجل لتوفر للبلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية إطارا يستند إلى الدعم التقني لتعزيز الحوكمة من أجل حكومات تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة وتوفر إطارا اقتصاديا للنمو الشامل والمستدام.

وقد تعهدت شراكة دوفيل بدعم مصر، والأردن، وليبيا،والمغرب، وتونس، واليمن.

والصندوق الإنتقالي هو أحد أعمدةتنفيذ هذا الالتزام. ويظهر صندوق التحول إلتزماً مشتركاً من جانب أعضاء مجموعة السبعة والشركاء الخليجيين والإقليميين والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية بدعم جهود شعوب و حكومات بلدان الشراكة عند قيامها بإصلاح نظم اقتصادها وتعزيز إدارة تكون أكثر قابلية للمساءلة، وذات قاعدة عريضةللتنمية المستدامة ، وزيادة فرص العمل للشباب والنساء.

ويقوم برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية حاليا بتنفيذ مشاريع الصندوق الإنتقالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مصر وتونس واليمن.

مشاركة الشباب في الحياة العامة

في الأردن و المغرب و تونس

تحديث البرنامج – خريف 2017

هدف المشروع:

إن مشروع "الشباب في الحياة العامة : نحو مشاركة شبابية مفتوحة وشاملة "، المموّل من الصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لشراكة دوفيل في مجموعة السبعة، يدعم جهود الأردن والمغرب وتونس لتعزيز المشاركة النشيطة والشاملة للشباب في الحياة العامة ولإنشاء خدمات عامة تستجيب لإحتياجتهمت، وذلك من خلال:

- دعم عملية صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية للشباب تكون شاملة لعدة قطاعات وعلى جميع مستويات الحكومة؛
- تعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي على الصعيدين المحلي والوطني لإشراك الشباب في الحياة العامة؛
- تشجيع الطرق المبتكرة والالحديثةدّدة لتعزيز الحوار بين الشباب والسلطات العامة.

يتضمن المشروع أنشطة خاصة بكل بلد، إضافةً إلى فرص للحوار حول السياسات الإقليمية وتبادل المعارف بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الاجتماع التنسيقي الأول مع ممثل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية – جوان يرمو– وشركاء المشروع من البلدان الثلاثة (باريس، ١٥ سبتمبر 2016)

كيف تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمساندة مشاركة الشباب في الحياة العامة؟

في سياق جهودها الرامية لتقريب الشباب من السياسات والخدمات العامة، طلبت حكومات الأردن والمغرب وتونس من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المساندة لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة، ويتم تمويل هذا التعاون على مدى ثلاث سنوات(2016-2019) من الصندوق الإنتقالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخاص بشراكة دوفيل لمجموعة السبعة ويقدم الدعم في المجالات التالية:

1. دعم صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشباب (الأردن: الإستراتيجية الوطنية للشباب2017 -2025؛ المغرب: الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030؛ تونس: الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2016-2030)؛
2. توسيع الإطار المؤسساتي والقانوني لتعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة على المستويين المركزي الجهوي والمحلي؛
3. تشجيع النماذج المبتكرة لإشراك الشبان والشابات في صنع القرار والمساعدة في إدراج مطالبهم في سياق السياسات العامة.

تأثير المشروع

توفر المساعدات التقنية والإستشارات العملية في مجال تنفيذ سياسات وتوصيات سياسة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، وفي نهاية المشروع، يكون الأثر المتوقع هو:

- فرص جديدة للشباب لإيصال اصواتهم على المستوى الوطني المركزي والجهوي والمحلي.
- تحسن التنسيق العمودي والأفقي بين القطاعات وبين أصحاب المصلحة (لا سيما من خلال إنشاء أو توحيد لجان توجيهية تضم جميع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية).
- خدمات عامة أكثر استجابة للشباب

و يوفر المشروع فرصا لإجراء حوار إقليمي بشأن السياسات العمومية بين الأردن والمغرب وتونس.

مناقشة إستراتيجية بين شركاء المشروع و الأمين العام لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية –أنجيل جوريا – أثناء الاجتماع الوزاري للمنظمة و المنطقة (تونس – 3 أكتوبر 2016)

الأردن

نحو استراتيجية وطنية للشباب 2017 - 2025 في سياق إصلاح لامركزي وأجندة حكومية مفتوحة

"لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة أو تمكين شبابنا المبدع أو تنفيذ خططنا التنموية بنجاح ما لم نطور إدارة الدولة ونعزز سيادة القانون من خلال مساندة مبادئ العدالة والمساواة والشفافية".

سموالملك عبد اللّه الثاني– ورقة النقاش السادسة 2016

ماذا عن الشباب في الأردن؟

- حوالي 70 في المائة من مجموع سكان الأردن تقل أعمارهم عن 30 سنة؛
- يحتل تمكين الشباب منزلة رفيعة على جدول الأعمال السياسي كما أكدت ورقة النقاش السادسة التي أعدها الملك عبد االلّه الثاني -2016) ودور الأردن القيادي في اعتماد قرار الأمم المتحدة بشأن الشباب والسلام والأمن في 9 ديسمبر 2015) (SRES/2015/2250)
- في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي صعب، شرعت وزارة الشباب في صياغة رؤية طويلة المدى للشباب: الاستراتيجية الوطنية للشباب 25–2017 التي سياتم الحاقها بالإستراتيجية العشرية للبلاد (الأردن 2025) .
- تلتزم الأردن بتعزيز عملية وضع سياسات مفتوحة و شفافة وي تتسم بالتشاركية وتعزز آليات المساءلة من خلال الشراكة الحكومية المفتوحة (مثل اعتماد خطة العمل الوطنية الثالثة مؤخرا) والإصلاح اللامركزي الجاري (مثل الانتخابات المحلية في 15 آب/أغسطس 2017) والنشاط المكثف لتعزيز مشاركة الشباب على المستوى المركزي و على مستوى المحافظات والبلديات.

كيف تساند منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الشباب والحكومة الأردنية؟

في الأردن، يساند المشروع وزارة الشباب والوزارات المعنية والحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات وجمعيات الشباب والمجتمع المدني في المجالات التالية:

- دعم عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب 2017-2025 عن طريق إعداد تقرير حول الحوكمة العمومية من أجل إشراك الشباب وتمكينهم وتقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ استنادا إلى مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والممارسات الجيدة
- توسيع الإطار المؤسساتي والقانوني لتعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة على المستويين المركزي و الفرعي
- تشجيع وضع أشكال مبتكرة لتشريك الشبان والشابات في صنع القرار وإدراج في سياق تخطيط وتنفيذ السياسات والخدمات العامة.

ماذا تم انجازه حتي الان ؟

بالتعاون مع وزارة الشباب، تم إنشاء لجنة توجيهية تجمع مختلف الوزارات المعنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والجمعيات الشبابية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الأردن. وشدد المشاركون، خلال اجتماعهم الأول المنعقد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، على ضرورة إجراء تقييم شامل لترتيبات الإدارة العامة من أجل تحليل ما إذا كانت الأطر والممارسات المتعلقة بالقانون والمؤسسات والسياسة الحالية تأتي بنتائج فعالة في صياغة السياسات (مثل السياسات العامةوالخدمات) التي توضع خصيصا لتتفق مع الاحتياجات والأولويات المحددة، وفي أعقاب الإفتتاح الرسمي مع وزير الشباب، وسفير إيطاليا لدى الأردن وممارسي السياسات من سلوفينيا وألمانيا في 6 ديسمبر 2016، تم تنظيم سلسلة من بعثات لتقييم الوضع بين كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس 2017 على المستوى المركزي وفي ست محافظات (عمان الكبرى، الكرك، الطفيلة، العقبة، إربد، المفرق) و ذلك لجمع المعلومات، وقد وقد دعمت هذه البعثات من طرف مكتب جمهورية سلوفينيا للشباب، ومجلس الشباب لألمانيا الاتحادية، وبلدية كارلستاد في السويد، وفي مؤتمر رفيع المستوى عقد في ١ آذار/مارس 2016 مع وزير الشباب نائبة الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التزمت الوزارات المعنية بالاستفادة من جدول أعمال الحكومة المفتوحة والإصلاح اللامركزي الجاري من أجل بناء آليات للشباب للتعامل مع السلطات العامة على جميع المستويات في الحكومة، وفي الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات المحلية الأولى بموجب قانون اللامركزية والمجالس البلدية، دعم المشروع محاكاة الانتخابات مع 23 مرشحا شابا و 2250 ناخبا في 23 أيار/مايو 2017 في محافظة مأدبا، وقدمت النسخة الأولى من ورقة المناقشة ونوقشت مع أعضاء اللجنة التوجيهية في 18 أيار/مايو 2017 في عمان، و تم على اثرها جمع تعليقات إضافية، وسوف تدمج هذه الأدلة في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشباب في مجال الحكم العام في الأردن.

لمحة عن الأنشطة الرئيسية

الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر 2016

الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في ١٦ نوفمبر *2016* في مدينة الحسين للشباب في عمان

اجتماع إطلاق الفعاليات يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر 2016:

"نحو شراكة جديدة بين الحكومة والشباب في الأردن"

من اليسار لليمين : سعادة السفير **جيوفاني** براوزي – إيطاليا معالي الوزير **رامي عريقات** – الأردن، و مريم علام – منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

سعادة جيوفاني براوزي: "نحن بحاجة إلى تبني أجندة للشباب في الأردن بحيث لا تتسم بالتمييز، ترعى البيئة، رقمية ومعرفية. وبما أن إيطاليا ستتولى رئاسة شراكة دوفيل في عام ٢٠١٧، سوف نستمر في تعزيز أجندة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ".

سعادة هديثا خريشة، وزير الشباب: "يجب أن يكون الشباب شركاء نشطين في بناء الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال تفويض السلطات لمديرين من الشباب، تقوم وزارتي بتنفيذ اللامركزية "

من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية قالت ماري كيفينيمي: " لننظر إلى جيلنا من الشباب كحل للمشاكل وصانع القرار، و كشباب ورجال أعمال ونساء أعمال وأخصائيين اجتماعيين وليس كجماعة منفصلة في المجتمع "

سعادة ناصر الزغبي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي: " لعب الشباب دورا في صياغة خطة العمل الثالثة للشراكة الحكومية المفتوحة، وسوف يعملون بشكل متزايد على تنفيذها".

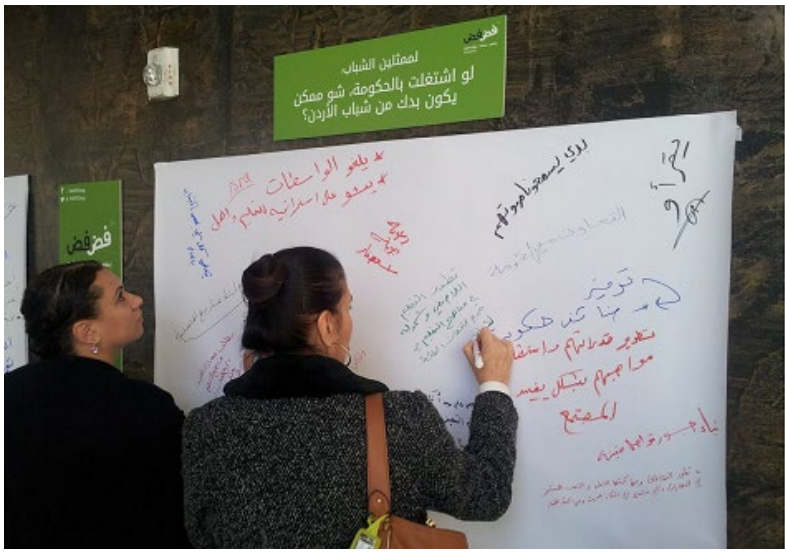

طلب من الشباب و من المسئولين الحكوميين المشاركين التعرف على وجهة نظر بعضهم البعض للوصول إلى تفاهم متبادل و والوصول معا إلى الحلول.

السيدة تينا هوشيفار، عضو مجلس إدارة المنتدى الأوروبي للشباب

المؤتمر رفيع المستوى في أول مارس 2017:

تناول " الاستراتيجية الوطنية للشباب، اللامركزية والحكومة المفتوحة: مادور الشباب في التحرك نحو العملية الديمقراطية في الأردن؟ "

سعادة الوزير حديثا خريشة نائبة الأمين العام في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ماري كيفينيمي في افتتاح المؤتمر رفيع المستوى في ١ مارس 2017 في عمان.

جمع الدلائل لتقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

الاتجاه نحو المحلية: مناقشة مشاركة الشباب من محافظة إربد إلى العقبة في الفترة من 6-2 مارس 2017 ،

السيدة باني وفا عضو البرلمان مع فريق منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية- عمان- 7 فبراير 2017

تقديم ورقة للمناقشة للجنة التوجيهية في ١٨ مايو 2017:

"كيفية دمج منظور الشباب في جميع الإدارات الحكومة ؟ "

محاكاة الانتخابات في ٢٣-٢٢ مايو ٢٠١٧ في محافظة مأدبا:

الشباب يحاكى الانتخابات المحلية ويترشح.

أعضاء مركز الشابات في محافظة الطفيلة

واحدة من بين 2251 منتخب في يوم الانتخابات في 23 مايو 2017

تلقى المترشحون الشباب تدريبا لإعداد حملاتهم. فقد أتاحت الإنتخابات الصورية فرصة ل ٢٣ شاب و شابة في سن ما بين 18:24 لمحاكاة أول انتخابات محلية وفقا لقانون اللامركزية 2015 و قانون المجالس المحلية 15 أغسطس عام 2017.

إلقاء نظرة على الدلائل الرئيسية ونتائجها الأولية في الاردن

1. **االاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب 2017-2025:** بدعم من المحكمة الملكية وتوجيهاتها على طول الإطار الزمني للأردن 2025 ، تم وضع رؤية البلد طويلة المدى و إلاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب 2021-2025 المدى و العمل 2018-2020 في إطار عملية التنمية الوطنية واسعة النطاق. ولتفعيل تنفيذها، ستكون آليات تحسين التنسيق بين الوزارات، وتعزيز قدرات الرصد والتقييم داخل وزارة الشباب و اشراكه بصورة منتظمة في جميع مراحل العملية أمرا اشراكه. وستشمل هذه الاستراتيجية الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 30 سنة ويمثلون 29.1% من الأردنيين و 26.3% من مجموع السكان.

2. **التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية:** يمثل تجنب الازدواجية في الجهود والتكاليف بين الأطراف المتدخلة في تقديم البرامج والتدريبات والخدمات للشباب في الأردن تحديا رئيسيا (مثل الوزارات ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات الشباب والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والجامعات، والمدارس). ويعتمد تغيير تركيبة العمل الحالية القائمة على الهياكل المنعزلة على إنشاء هياكل جديدة بها حوافز للموظفين العموميين بالاضافة إلى منتديات لتسهيل الحوار من أجل تنسيق برامج الشباب بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ومعالجة الهياكل الموازية والتغطية المجزأة.

3. **قدرات وزارة الشباب والتنسيق بين الوزارات:** كان تحويل المجلس الأعلى للشباب إلى وزارة في سنة 2016 خطوة هامة لتحديد المركز المسؤول والمكلف بتنسيق سياسة الشباب وتقديم الخدمات داخل الحكومة بأكملها. ولتحقيق هذه المهمة بفعالية، يجب بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي وصياغة السياسات/الاستراتيجيات وتيسير الاتصال والتنسيق الأفقي بين مختلف الوزارات والإدارات، ويشكل تحديد نقاط التنسيق الوزارية في إعداد 2017 -2025 كنقطة بداية مطلوبة.

4. **إدماج منظور الشباب في صياغة السياسات والخدمات العامة:** لدى الحكومات مجموعة متنوعة من "الأدوات" التي تكفل لها التحقق من أن منظور الشباب قد أدمج في صياغة السياسات وفي تقديم الخدمات. وفي الأردن، يمكن تعديل التوجهات للسياسات العامة قصد تعزيز مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، بحيث تعكس أهمية إشراك الشباب و الاستعانة بالأمثلة الناجحة لتحليل جوانب الميزانية المراعية لاحتياجات الأطفال وتوسيع نطاقها لتشمل المواطنين من الشباب.

5. **تشجيع الشباب على التصويت والترشح للانتخابات:** وفقا لبيانات لجنة الانتخابات المستقلة، فإن نسبة مشاركة الشباب بين 17-30 سنة (35.5%) كانت أقل من المتوسط (37%) في الانتخابات البرلمانية لعام 2016. ولا يزال الحد الأدنى لسن المشاركة في الانتخابات المحلية (25 سنة) أعلى بكثير مما هو عليه في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ولكنه يقل عن الحد الأدنى للسن المطلوب للترشح للبرلمان الوطني (30 سنة، و لمجلس الشيوخ: 40 سنة). وفقا لبرنامج "راصد"، في الانتخابات المحلية لعام 2017، كان المترشحون المنتمون للفئة العمرية 50-59 يمثلون أعلى نسبة من الأعضاء المنتخبين في مجالس المحافظات (41.7%)؛ حوالي 10.5% من المسئولين المنتخبين تتراوح أعمارهم بين 26-34 سنة.

6. **تعزيز الحكومة المفتوحة وتطويع المعلومات الحكومية والتواصل وفقا لعادات الشباب:** كان الأردن أول بلد عربي ينضم إلى الشراكة الحكومية المفتوحة-OGP، نشرت مؤخرا خطة العمل الوطنية الثالثة (2016-2018). ومن خلال "هيئة شباب كلنا الأردن"، كان الشباب ممثلين لأول مرة في صياغتها، وسيقومون بدور هام في تنفيذها وفقا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي. وقد بذل العديد من المعنيين والشباب جهودا كبيرة من أجل فتح قنوات جديدة للإعلام والاتصال، على سبيل المثال من خلال الحماس لإنشاء حساب خاص على تويتر، وفايسبوك وإينستاجرام الشخصي.

7. **فرص المشاركة المدنية و السياسية للشباب (الجمعيات):** تنظم مختلف الجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية في الاردن دورات تدريبية وتقدم أنشطة تطوعية مثل معسكرات الحسين التي تنظمها وزارة الشباب لحوالي 25000 شاب (2016). غير أن فرص المشاركة السياسية للشباب محدودة للغاية، وبينما تؤثر الانتماءات القبلية تأثيرا كبيرا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا تزال الأحزاب السياسية ضعيفة،و لا توجد آلية مؤسستية للشباب(الجمعيات)لتمثيل إهتماماتهم تجاه الحكومة، مثل مجالس الشباب الوطنية أو المحلية، فإن أنشطة إقامة الحوار بين الشباب وصانعي القرار غالباً ما تعتمد على مبادرة من منظمات المجتمع المدني.

8. **زيادة الإصلاحات اللامركزية لتمكين المحافظات و المجالس البلدية:** لقد أثار قانون اللامركزية وقانون المجالس البلدية لعام 2015 الآمال بأن السلطات المحلية المنتخبة،بالتعاون مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، سوف تقوم بدور أكثر أهمية في تحديد الاحتياجات المحلية في إطار عملية التخطيط والتنمية الوطنية، وبالتالي فإن الإصلاح يوفر قوة دافعة لإعادة النظر في كيفية إشراك الشباب في صنع القرار على مستوى المحافظات والمجالس البلدية ، واعتبارا من اليوم، توفر مراكز الشباب –البالغ عددها 200 مركزا في جميع أنحاء البلاد–البنية التحتية الرئيسية لتنظيم الندوات والدورات التدريبية وورشات العمل للشباب، ومع ذلك، فهي ليست مرتبطة بعملية صنع القرار محليا .

9. **توسيع نطاق السلطة على المستوى الوطني الفرعي لإشراك الشباب في الحياة العامة:** تشرف وزارة الشباب على 200 مركز للشباب (110 للشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 12 و 24 عاما، و 90 للشابات من الفئة العمرية 12-30 سنة) و تدير نشاطات معينة لاعضائها من الشبان والشابات ، وفي الآونة الأخيرة، تم زيادة الميزانية السنوية لمراكز الشباب إلى 6000 دينار أردني وتم تفويض الإدارة المالية والادارية لمديريات الشباب في المحافظات. ومع ذلك، تعاني العديد من المراكز من معدات عتيقة ومساحة محدودة وعدم وجود طاقم متخصص للإشراف. وتقوم مختلف الوزارات والجهات الفاعلة الغير حكومية بتشغيل مراكز على مستوى المجتمع المحلي يمكن استخدامها لخلق أوجه التعاون مع مراكز الشباب. وتوفر البرلمانات الشبابية، آلية يمكن للشباب من خلالها الاطلاع على المبادئ والإجراءات الديمقراطية، وفي بعض الحالات، يمكنها إحالة توصياتها إلى السلطات المحلية.

10. **التصدي للتحدي المزدوج الذي تواجهه الشابات:** تشير بيانات البنك الدولي إلى أنه في كل ثانية يوجد ما يزيد عن ثلاث شابات بدون عمل (15-24) في الأردن (56 في المائة) مقابل 29 في المائة من الشبان (2016) على الرغم من ان عددهن يفوق عدد الشبان (47 في المائة مقابل 43 في المائة في عام 2015) والالتحاق بالمدارس الثانوية (85 في المائة مقابل 80 في المائة في عام 2014). يمثل الأردن واحدة من أدنى نسب مشاركة الإناث في القوى العاملة في العالم (16% مقابل 22% في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و 57% في البلدان ذات متوسط الدخل المتوسط الأعلى). وعلى نفس المنوال، وعلى الرغم من وجود نظام حصص للنساء في البرلمان الوطني و في المحافظات والمجالس المحلية المنتخبة، فإن مشاركة المرأة في الحياة العامة لا تزال منخفضة بسبب التحيز السائد والقوالب النمطية المتعلقة بالنوع.

دعم أجندة الشباب في الأردن بناء على النتائج الرئيسية

ستدعم منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أجندة الشباب في الأردن من خلال:

- تعزيز دور مراكز الشباب بتوفير مرفأ للشباب والشابات للمشاركة في الحياة العامةعلى المستوى المحلي.
- تحسين التنسيق والاتصال بين مختلف الوزارات وبين الجهات الفاعلة الحكومية والغير حكومية المعنية بتقديم السياسات والخدمات العامة للشباب.
- تعزيز المنابر الرقمية لتوفير مساحة للحوار والتفاعل الحقيقي بين الحكومة والشباب (منظمات)

المغرب

الشباب المغربي في الحياة العامة: نحو مشاركة شبابية فعالة وشاملة

"فأنتم معشر الشباب، تشكلون الثروة الحقيقية للوطن، اعتبارا للدور الذي تنهضون به كفاعلين في سياق التطور الاجتماعي. فأنتم تتمتعون بكامل المواطنة، بما تعنيه من حقوق وواجبات، ومن انخراط إيجابي في التحولات التي يعرفها المجتمع، وذلك في تشبث بثوابت الهوية الوطنية، وانفتاح على القيم الكونية"

جلالة الملك محمد السادس – عيد الشباب، 2012

كيف تساند منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الشباب وحكومة المغرب؟

يدار المشروع في المغرب بالمشاركة مع وزارة الشباب والرياضة والحكومات الفرعية فضلا عن المجتمع المدني في المجالات التالية:

- دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب على جميع مستويات الحكم.
- تعزيز الأطر التشريعية وال المؤسستية لمشاركة وتمثيل الشباب، بما في ذلك مجالس الشباب الوطنية والإقليمية والمحلية
- توفير طرق مبتكرة لتعزيز الحوار بين الشباب والسلطات العامة

ماذا تم انجازه حتي الان ؟

اجتمعت لجنة توجيهية موسعة تضم ممثلين من مختلف الوزارات العاملة في مجال قضايا الشباب، فضلا عن ممثلي الجهات غير الحكومية، في ١٣ مارس ٢٠١٧ لتحديد الأولويات الرئيسية للمشروع وللمساعدة في تطوير عملية مراجعة الحوكمة العامة للشباب الخاصة بمنظمة التعاون التنمية الاقتصادية في المغرب، وقد عقدت أيضا جلسة تقنية في أعقاب اجتماع اللجنة التوجيهية. ترأس هذا الاجتماع الأمين العام لوزارة الشباب والرياضة، و ضم ممثلين عن الوزارات المعنية والمعهد الوطني للشباب والديمقراطية وممثلون عن المنظمات الدولية، وقد قدم النظراء من فرنسا وكيبيك خبراتهم الخاصة فيما يتعلق بإنشاء وتطوير استراتيجية ورؤية وطنية للشباب ووضع خطط عمل وآليات ذات صلة لتعزيز التنسيق المؤسساتي. وأعقبت العروض جلسة لتلقي الأسئلة و تقديم الأجوبة وتحليل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي يمكن أن تأخذها بعين الاعتبار الجهات المعنية المختلفة و التي تعمل في سياسات الشباب في المغرب ، فقد نظمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا سلسلة من بعثاتللقاء النظراء على المستويين المركزي والمحلي للالتقاء بممثلي الحكومة والمجتمع المدني لجمع المعلومات اللازمة لصياغة استعراض الحوكمة العامة للشباب الخاصة بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بالمغرب ووضع توصيات سياسية قائمة على الأدلة تتوافق مع السياق المغربي بالإضافة إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من البلدان الأعضاء في المنظمة. وقد شملت البعثات ممثلين عن أمانة المنظمة فضلا عن نظرائهم من فرنسا وكيبك واتحاد فالونيا – بروكسل.

لمحة عن الأنشطة الرئيسية للجنة التوجيهية الأولى 13 مارس 2017

اللجنة التوجيهية الأولى يترأسها الأمين العام لوزارة الشباب والرياضة في ١٣ مارس *2017*.

لقاء النظراء من فرنسا وكيبيك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالشباب

جمع الدلائل لتقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

لقاءات مع كبار المسئولين الحكوميين على المستوى الوطني

مدير التعاون و الاتصال والدراسات القانونية بوزارة الشباب – السيد ياسين بالعرب – و رئيسة برنامج الحوكمة بالمنظمة– مريم علام أثناء إلقاء كلمتهما الافتتاحية

التركيز على المستويين الإقليمي والمحلي

لقاء مع السيد إبراهيم صبية مدير مجلس سافي– مراكش الإقليمي و فريقه

لقاء مع السيد عبد الله معتصم مدير المجلس الإقليمي بجهة الدار البيضاء

التركيز على دور الشباب

زيارة لدار الشباب في "أيت أورير"

لقاء مع هيئة العاملين و الشباب في دار الشباب "الأمل" في الرباط

نظرة على الحقائق الرئيسية والنتائج الأولية في المغرب

1. **نحو إعادة تنشيط الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب:** بموجب الأحكام الدستورية الجديدة لسنة 2011 وتحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، تهدف الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وخطة عملها إلى وضع الشباب في قلب السياسات العامة، ويتطلب ذلك إرادة سياسية وشراكة قوية مع الشباب والمجتمع المدني وقدرات فعالة للمركز المكلف بتنفيذ الاستراتيجية

2. **الدور والقدرات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب:** تتطلب سياسات الشباب تنسيقا واتصالا قويا، و يعتبر تأسيس لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالشباب جزء من استراتيجية الشباب. إن دمج جميع الجهات الحكومية العاملة في مجال الشباب ضمن هذه اللجنة يعد أمر أمراً ضرورياً وإن ضمان التمثيل الكافي للشباب والتواصل المنتظم معهم في إطار هذه اللجنة يمكن أن يؤدي إلى الوصول إلى نتائج إيجابية. كما أن القدرات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم تعد ضرورية أيضا لتنفيذ الاستراتيجية على نحو فعال.

3. **التحديات والفرص في إطار الجهوية المتقدمة:** يتمتع الشباب على الصعيد المحلي بقدر كبير من التفاعل مع الإدارة، فإن ضمان تلبية السياسات والخدمات على المستوى المحلي لاحتياجات الشباب وتطلعاتهم يعد أمرا أساسيا، وقد بدأت بعض المناطق في إنشاء مجلس إقليمي معني بمصالح الشباب و قد يكون بمثابة منبر رئيسي لتمثيل الشباب ومشاركتهم.

4. **ما هو الإطار التشريعي لمشاركة الشباب؟** ينص الدستور المغربي لسنة 2011 على إنشاء "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعياتي" المكلف بتوسيع نطاق مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للدولة، فضلا عن مساعدة الشباب على الانخراط في منظمات المجتمع المدني. وقد صادق مجلس النواب بالبرلمان في يوليو 2017 على مشروع قانون رقم 15-89 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعياتي. في حين أن الهدف الرئيسي للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعياتي هو إبداء الرأي فيما يخص شؤون الشباب لذا فإن دوره ضروري لضمان إيصال أصوات الشباب في هذا السياق.

5. **نحو إصلاح مراكز الشباب في المغرب:** يوجد حاليا أكثر من 650 مركزا للشباب ("دار شباب") ومراكز نسائية منتشرة في جميع أنحاء المغرب. وتلعب هذه المنشآت العامة دورا محوريا للشباب من خلال تسهيل اندماجهم الاجتماعي، ويمكن أن تصبح جهات فعالة ورئيسية في إشراك الشباب في الحياة العامة، وتعتزم الحكومة إجراء إصلاحات لتعزيز دور مراكز الشباب وإنشاء مراكز "رائدة" للشباب توفر مواقع للخدمات الأساسية ومصادر معلومات للشباب.

6. **إشراك الشباب في الحياة العامة:** مع إطلاق المغرب لأول خطة عمل حكومية مفتوحة، فإنها تؤكد على أهمية دور الشباب في تنفيذها. إن هيكلة جمعيات الشباب هي مفتاح رئيسي آخر للمشاركة العامة. إن إعطاء الشباب المغربي وسائل للتفاعل البناء مع الدولة يمكن أن يؤدي إلى الحصول على نتائج إيجابية وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب النهج الشامل لإشراك الشباب أيضا مراعاة الشباب غير المنظم.

7. **الشباب والمشاركة السياسية في المغرب:** أظهرت دراسة استقصائية أجرتها "المفوضية العليا للتخطيط" في سنة 2012، أن ثلث الشباب المغربي لا يثق في حكومته، في حين أن 42% لا يثقون في البرلمان و 55% لا يثقون في الأحزاب السياسية. وفي خطاب حديث أكد جلالة الملك أن انعدام الثقة يقود الشباب إلى الانفصال عن الحياة السياسية والانتخابات. يمثل المسؤولون الشباب المنتخبون وسيلة لاستعادة اهتمام الشباب بالحياة السياسية. فمنذ سنة 2011 تم تخصيص 30 مقعدا في البرلمان لمن تقل أعمارهم عن 40 سنة.

8. **"التفكير الشبابي" من أجل تحسين السياسات والخدمات العامة القائمة على الأدلة:** إن الشباب في نقطة تحول في حياتهم حيث يحتاجون إلى التفاعل بشكل متزايد مع الإدارة العامة في عدد من المجالات مثل الإسكان و التعليم و الصحة، فمن الضروري ضمان وضع السياسات والخدمات على أساس أدوات مثل بيانات الشباب المصنفة ووضع الميزانيات التي ترعى الشباب وتقيم الأثر التنظيمي. ويمكن للسياسات القائمة على الأدلة أن تمكننا من اتخاذ قرارات مستنيرة لتحقيق نتائج ملموسة.

9. **التصدي للتحدي المزدوج الذي تواجهه الشابات في المغرب:** تشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل البطالة بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة 20 في المائة، في حين بلغ المعدل الإجمالي نحو 10 في المائة بين القوى العاملة النسائية، في حين تمثل النساء الشابات المغربيات نسبة 47 في المائة من المقيدين بالتعليم العالي، فإنهن يمثلن 26 في المائة فقط من السكان العاملين. فمن الضروري التركيز بشكل خاص على التحدي المزدوج الذي تواجهه الشابات في المغرب.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على ورقة المناقشة الخاصة بالمغرب.

دعم أجندة الشباب في المغرب

استنادا إلى النتائج الرئيسية التي جمعت خلال مختلف البعثات، ستقدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم في المجالات التالية:

- تعزيز قدرات وزارة الشباب والرياضة على تنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب على المستويين المركزي والمحلي.
- العمل مع الأقاليم لضمان وضع سياسات الشباب استنادا إلى البيانات واحتياجات الشباب.
- دعم تأسيس مجالس شبابية إقليمية ومحلية ودعم ولاية "المجلس الوطني للشباب والعمل الجمعياتي".

تونس

نحو مشاركة الشباب في الحياة العامة

"لقد قمنا بثورة، ووضعنا الدستور، وحصلنا على جائزة نوبل للسلام، ولكن بعد خمس سنوات من الثورة، تواجه بلادنا أزمة تهدد بخنق أحلام الشباب الذين فقدوا الأمل ".

السيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة-في الخطاب الأول أمام مجلس نواب الشعب في 26 أوت 2016

ماذا عن الشباب في تونس ؟

- لعب الشباب في تونس دورا حاسما في ثورة 2011، إلا أن مشاركته في العملية الانتقالية الحالية لا تزال منخفضة: 6% فقط من الشباب صوتوا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، و 3% من الشبان والشابات ناشطون في الجمعيات و 1% من الشباب هم أعضاء في حزب سياسي (المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والبرلمان التونسي).
- بما أن الشباب يشكل جزءا كبيرا من سكان تونس(30% في الفئة العمرية من 15 إلى 29 سنة، و 51% تحت 30 سنة) فإن مشاركته في صنع السياسات العمومية حتمي لإعادة بناء الثقة في الحكومة وتصميم سياسات عمومية تستجيب للجميع.
- ويعترف الدستور التونسي الجديد بأهمية الشباب باعتباره القوة الفاعلة للمجتمع، إذ ينص الفصل 8 من الدستور على أن "الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن". ويؤكد الفصل 133 على أن القانون الانتخابي يضمن تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية.
- في ماي 2016، أطلق رئيس الجمهورية التونسية مبادرة حوار مجتمعي بشأن التحديات التي يواجهها الشباب وذلك من أجل صياغة خطة وطنية متكاملة للشباب من 2016 -2030.

كيف تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الشباب والحكومة في تونس؟

في تونس، يدعم المشروع الوزارة المسؤولة عن الشباب والوزارات المعنية بالإضافة إلى الإدارة المحلية والمجتمع المدني في المجالات التالية:

- دعم صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2030 من خلال إعداد تقرير حول الحوكمة العمومية لمشاركة الشباب وتمكينهم وصياغة توصيات إستناداً إلى مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والممارسات الجيدة في دولها الأعضاء؛
- تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني لزيادة مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة على الصعيدين المركزي و المحلي؛
- تشجيع طرق مبتكرة لتشريك الشبان والشابات في صنع القرارات العامة لضمان مراعاة احتياجاتهم عند تصميم السياسات والخدمات العامة وتقديمها.

ما الذي تم انجازه حتى الان؟

بالتعاون مع رئاسة الحكومة ووزارة شؤون الشباب والرياضة، أنشئت لجنة توجيهية تضم 19 وزارة من الوزارات المعنية. وخلال الاجتماع الأول الذي عقد في أكتوبر 2016، بحضور السيدة ربيعة نجلاوي، مستشارة الشباب لدى رئيس الجمهورية، والسيد شكري التارزي، مستشار الشباب لدى رئيس الحكومة، اطلعت اللجنة على المشروع وأهدافه ونتائجه. و كان هذا الاجتماع أيضا مناسبة لمناقشة واعتماد خطة تنفيذية تتماشى مع جدول الأعمال الوطني بشأن الشباب. وقد سلط أعضاء اللجنة الضوء على العديد من القضايا والتحديات المتصلة بالشباب التي ينبغي أن تحتل مكانة بارزة في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ولا سيما ما يتعلق بالتنسيق والاتصال. وعقدت ورشتا عمل في فيفري وماي 2017 لمناقشة الأدوات والآليات اللازمة من أجل حوار فعال بين الحكومة والشباب، وضمان الاستماع إلى صوته. وقد افتتحهما وزيرة الشباب وكاتبة الدولة للشباب ومجموعة من ممثلي الإدارة العامة والمجتمع المدني والشباب من 34 إقليم في البلد، وقدم الخبراء من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة واسبانيا تجاربهم خاصة فيما يتعلق بتطوير موقع إلكتروني للشباب، وإنشاء مجالس وطنية ومحلية للشباب، وأعقبت العروض جلسات مكثفة للأسئلة والأجوبة وتحليل الممارسات الجيدة التي يمكن أخذها بعين الإعتبار في تونس.

السيدة ماجدولين الشارني وزيرة شؤون الشباب والرياضة تفتتح مؤتمر إطلاق المشروع مع (من اليسار إلى اليمين) السيدة فاتن قلال، كاتبة الدولة للشباب و السيدة مريم علام رئيس برنامج الحوكمة بمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و معالي السيد عبيد البريكي، وزير الحوكمة و الوظيفة العمومية و السيد حاتم بن سالم مدير المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية والسيدة ربيعة نجلاوي مستشارة الشباب لدى رئيس الجمهورية و السيد جوناثان بيكيا المستشار السياسي بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في تونس.

لمحة عن الأنشطة الرئيسية

المؤتمر الافتتاحي رفيع المستوى، في 23 نوفمبر 2016:
"نحو مشاركة أقوى للشباب في الحياة العامة"

قالت السيدة ماجدولين الشارني، وزيرة شؤون الشباب والرياضة: "أن هذه الفرصة الدّيمغرافية تعيشها البلدان نادرا في تاريخها، ويُعتبر من أوكد الأولويات خلالها استثمار الطاقات الكامنة للشباب وتوجيهها التوجيه الأمثل نحو المساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة وفي بناء الوطن، ونحن في تونس واعون بهذا التحدي وقد شرعنا بعد في بناء رؤية متكاملة للشباب ومع الشباب، واعتباره مكونا أساسيا وقادحا لمسارات التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. ".

الشبان والشابات من 24 ولاية من الجمهورية التونسية، يتناقشون حول كيفية تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة في تونس"

طلب من الشباب و من المسئولين الإداريين التعرف على وجهة نظر بعضهم البعض للوصول إلى تفاهم متبادل والوصول معا إلى الحلول.

ورشة عمل في 16 فيفري 2017:

"بناء موقع الكتروني لمشاركة الشباب "

بعد تقسيمهم إلى مجموعتين (الشباب من جهة والمسؤولون الإداريون من جهة أخرى)، اقترح المشاركون عدة أفكار حول دور وخصائص الموقع الالكتروني الخاص بالشباب.

ورشة عمل مع الشباب من ولايات مختلفة من تونس، حول الموقع الإلكتروني للشباب

مؤتمر في 11 ماي 2017:

"من أجل أن يسمع صوت الشباب و يؤخذ في الاعتبار: استشارة الشباب وتمثيلهم في تونس"

المشاركون من الشباب يناقشون مع ممثلي الإدارة العمومية كيفية تحسين التواصل بين الشباب والادارة.

جمع الدلائل من أجل تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

عقب تنظيم ثلاثة أنشطة رفيعة المستوى جمعت بين موظفين عموميين من المستويين المركزي والمحلي، ومنشطي شباب، وممثلين عن المجتمع المدني، وشبان وشابات من جميع ولايات البلاد، تم أجراء سلسلة من بعثات جمع الدلائل في مارس و جويلية 2017 على المستوى المركزي وفي ثلاث ولايات (بن عروس ونابل وباجة) بدعم من خبراء من فرنسا وكيبيك.

وستدمج البيانات التي تم جمعها في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشباب في مجال حوكمة شؤون الشباب في تونس.

ورشة عمل مع شباب من مناطق مختلفة في تونس، لمناقشة تركيبة ومهام المجلس الوطني والمجالس المحلية للشباب المستقبلية بحضور ممثلين من وزارة الشباب في تونس وفرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وألمانيا

النظراء من فرنسا وكيبيك لمناقشة التحديات الرئيسية أمام مشاركة الشباب في الحياة العامة، مع لجنة الشباب في البرلمان.

كاتبة الدولة لشؤون الشباب السيدة فاتن قلال، تناقش الخطوات المقبلة لوضع استراتيجية متكاملة للشباب، مع فريق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والنظراء من فرنسا وكيبيك.

لقاء مع الشباب ومنشطي الشباب في دار الشباب بمدينة نابل، جويلية *2017*

نظرة على البيانات الرئيسية والنتائج الأولية في تونس

1. **نحو استراتيجية وطنية متكاملة للشباب:** أطلقت وزارة شؤون الشباب والرياضة حوارا مجتمعيا مفتوحا في جميع أنحاء تونس من أكتوبر إلى ديسمبر 2016 من أجل بناء الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2030. والهدف من هذه المبادرة هو الحوار مع الشباب والعائلات والمعنيين بشؤون الشباب من أجل التعرف مع أكثر من 40 ألف مشارك من على حالة الشباب في البلاد، وتهدف الوزارة إلى استخدام نتائج الحوار لبناء سياسات قوية لإعادة توجيه الشباب نحو مشاريع الحياة الحقيقية التي تتماشى مع طموحاتهم وإمكاناتهم.

2. **تحديد مركز المسؤولية الرئيسي وتعزيز قدراته:** كما هو الحال مع جميع السياسات التي تشمل عدة قطاعات، تقتضي سياسة الشباب تعريفا واضحا لمركز المسؤولية الرئيسي الذي يتولى قيادة السياسات وتنسيق عمل جميع الجهات الفاعلة والمعنية.

3. **الاستراتيجية القائمة على الدلائل:** يتيح تحليل السياسات القائم على الأدلة اتخاذ قرارات مستنيرة لتوجيه وتنفيذ الأهداف المتوسطة وطويلة الأجل للاستراتيجيات الوطنية، ويمكن دعم وزارة شؤون الشباب والرياضة بخبرات المرصد الوطني للشباب لجمع وتحليل البيانات الحديثة والمصنفة، كما ينبغي أن يشارك المرصد الوطني في إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب وفي تحديد المحاور الاستراتيجية للوزارة بشكل عام.

4. **اعتماد أدوات الحوكمة المفتوحة وتكييف الحوار مع الشباب وفقا لأساليب التواصل الحديثة:** انضمت تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة سنة 2014، لتصبح بذلك أول دولة عربية في شمال أفريقيا والثانية عربيا بعد الأردن في انضمامها إلى الشراكة، وتظهر استعدادها لتنفيذ جدول أعمالها لحكومة أكثر انفتاحا، و يقوم البلد الآن بتنفيذ خطة عمله الثانية، بغية تنفيذ عدد من الإصلاحات التي تيسر مبادئ الشفافية ومشاركة المواطنين ونزاهتهم في القطاع العام. وتتضمن الخطة التزامين يهمان الشباب التونسي، أحدهما يتعلق بإنشاء موقع إلكتروني متكامل لتسهيل التواصل مع الشباب. ويجري الآن إنشاء موقع مباشر للشباب تحت قيادة وزارة شؤون الشباب والرياضة. والثاني يتعلق بالمجالس المحلية للشباب.

5. **تعزيز ثقافة الالتزام و المشاركة من خلال المدرسة و خلال الطفولة المبكرة:** تقل ثقة الشباب التونسي (التي يتراوح سنهم بين 15 و-29 سنة) في حكومتهم مقارنة بالمواطنين الذين يبلغون من العمر 50 سنة فأكثر. تلعب القضايا الثقافية دورا هاما في تشجيع الشباب على الانخراط في الحياة العامة. وقد بذلت الوزارة المسؤولة عن شؤون الشباب العديد من الجهود لتعزيز ثقافة الالتزام من خلال الأنشطة المختلفة التي تنفذ في دور الشباب، مثل "نوادي نزاهة"، التي تنظمها مراكز الشباب وتهدف إلى تعريف الشباب بالمبادئ الرئيسية للنزاهة.

6. **تعزيز مشاركة الشباب في الجمعيات والأحزاب السياسية:** وفقا لإحصائيات استطلاعات الرأي في تونس، قاطع أكثر من 80 في المائة ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و 25 سنة انتخابات 2014. وعلى العكس من ذلك، فإن المجتمع المدني للشباب ينمو باستمرار (20698 جمعية سنة 2017 مقابل 9969 جمعية في 2010). وقد عزز دستور سنة 2014 مكانة الجمعيات في الحياة العامة التونسية، ولا سيما من خلال أحكام المادة 35 التي تضمن "حرية إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات"، على أن تحترم هذه الأخيرة أحكام الدستور، ومن أهمها الشفافية المالية ونبذ العنف. ووفقا للإحصائيات التونسية، فإن هناك ما يقارب 364 جمعية شبابية، أي أكثر بقليل من 2% من العدد الحملي للجمعيات، جلها جمعيات ثقافية ورياضية.

7. **إعادة هيكلة وبناء قدرات مراكز الشباب:** مراكز الشباب في تونس هي مؤسسات عامة تهدف لتوفير الفرصة للشباب لتطوير وتدريب أنفسهم من خلال العديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية، إن شبكة مؤسسات الشباب في تونس مهمة جدا (أكثر من 500 مركز في جميع أنحاء البلاد : منها مراكز للشباب و حافلات سياحية للشباب ومعسكرات)، ومع ذلك، فهي ليست مرتبطة بصنع القرار المحلي وميزانيتها ليست كافية على الرغم من أن بعضها يتطلب صيانة وتجديد.

8. **إدماج منظور الشباب في صياغة السياسات والخدمات العامة:** من خلال دمج منظور الشباب في صلب السياسات والخدمات العامة، مع مراعاة الاحتياجات والاولويات المتنوعة للشباب، يمكن للحكومات توجيه الجهود إلى وضع سياسات عامة تلبي الاحتياجات الخاصة بالشباب. في تونس، أصبحت آليات التشاور للمواطنين أكثر انتشارا على المستوى المحلي، و على سبيل المثال أصبحت البلديات تنظم اجتماعات تشاورية مفتوحة مع المواطنين حول ميزانياتهم السنوية. وقد اطلقت وزارة الشباب حوارات مع المجتمع المدني في 2017 لتحديد دور ومسؤوليات المجلس الوطني للشباب.

9. **دور المستوى المحلي:** على المستوى المحلي، يجب أن يكون للشباب اتصال مباشر مع الإدارة. ولا تزال تونس دولة ذات مركزية عالية مع تفاوتات جهوية كبيرة. وقد بدأت عملية اللامركزية على أساس الدستور الجديد. وفيما يتعلق بسياسة الشباب، فإنها تقدم أساسا على المستوى المحلي من طرف مراكز الشباب ومندوبي الشباب الذين يمثلون الوزارة، ويجري التفكير في إنشاء مجالس محلية للشباب، لضمان سماع صوت الشباب على الصعيد المحلي.

10. **التحدي المزدوج الذي تواجهه الشابات:** لطالما كانت تونس في مقدمة حاملي راية حقوق المرأة في العالم العربي؛ في أوائل سنة 1956، منح قانون الأحوال الشخصية عدة حقوق للمرأة وعزز الدستور التونسي لسنة 2014 هذه الإنجازات، لا سيما من خلال المادة 20 التي تنص على أنه "لجميع المواطنين نفس الحقوق والواجبات، وهم متساوون أمام القانون دون تمييز ". وبالمثل، تنص المادة 45 من الدستور على "تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل". وأنشأت تونس أيضا مجلسا للمساواة بين الجنسين، تتمثل مهمته الرئيسية في إدماج منهج المساواة بين الجنسين في السياسات والخطط التنموية في تونس، و في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية بهدف القضاء على كافة أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات. وهو مخول أيضا بإبداء رأيه في مشاريع القوانين المتعلقة بحقوق المرأة، ومع ذلك، لا تزال المشاركة في الحياة العامة تشكل تحديا حقيقيا للشابات، ولا سيما في المناطق الريفية.

دعم أجندة الشباب في تونس

استنادا إلى الدلائل الرئيسية التي جمعت خلال مختلف البعثات، تدعم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وزارة شؤون الشباب والرياضة التونسية فيما يلي :

- تنظيم ورشات عمل على المستوى المحلي لزيادة الوعي بأهمية مشاركة الشباب في الحياة العامة.
- وضع خطة تنفيذية قصيرة الأجل على أساس رؤية استراتيجية للشباب من أجل إعادة توجيه الشباب نحو مشاريع الحياة العملية التي تتماشى مع طموحاتهم وامكانياتهم.
- تحديد الأهداف الرئيسية لدور الشباب وتعزيز قدراتها لتحسين الخدمات العامة المقدمة.

ملاحظات

OECD
سياسات أفضل لحياة أفضل

الأردن

السيد موريتز أدير، محلل السياسات العامة ومنسق المشروع
Moritz.ader@oecd.org
+33/1 45 24 91 29

المغرب

السيدة كارين بدر، محللة السياسات العامة ومنسقة المشروع
Karine.badr@oecd.org
+33/1 45 24 88 23

تونس

السيدة أميرة التليلي، محللة السياسات العامة ومنسقة المشروع
Amira.tlili@oecd.org
+33/1 55 85 64 70

استخدم **# shabab4MENA** و**OECDGov** لمتابعة أنشطة المشروع ومشاركة أفكارك حول مشاركة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تتوفر معلومات حول المشروع على
www.oecd.org/mena/governance/promoting-youthinclusionempowerment.htm